"الأمناء" تنشر دراسة فيها مقترحات وحلول لمعالجة القطاع السمكي في الجنوب (5)

ما أهمية إعادة هيكلة وتنظيم ديوان وزارة الثروة السمكية؟

هذه أهمية الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والموارد البحرية

الأمناء قسم التقارير:

تنشر «الأمناء» في سلسلة من الحلقات دراسة لمقترحات وحلول لمعالجة القطاع السمكي في الجنوب العربي، والتي أعدها وكيل الثروة السمكية سابقاً، متقاعد حالياً، المهندس علي عبده ناجي أحمد، والذي عمل في ذلك القطاع لأكثر من (38) عامًا، كما أنه خريج ماجستير وبكلاريوس في مجالي ترميم السفن وتكنولوجيا إنتاج السفن من المملكة المتحدة بريطانيا وروسيا الاتحادية حالياً والاتحاد السوفيتي سابقاً.

وبعد أن تحدثنا في (الحلقة الرابعة) عن عدد من المقترحات والمعالجات الأساسية لحل كافة الصعاب التي تواجه القطاع السمكي، وكذا الأوضاع والصعاب الراهنة في وزارة الثروة السمكية، نتحدث اليوم في (الحلقة الخامسة) عن مواضيع أخرى.

ثالثا: مقترح في إعادة هيكلة وتنظيم ديوان وزارة الثروة السمكية

مما لا ريب فيه أن إعادة هيكلة وتنظيم ديوان الوزارة يعتبر من أهم المرتكزات والمقومات الجوهرية والمحورية لنجاح وتصحيح الأوضاع الراهنة التي يعيشها القطاع السمكي برمته، وبالذات ونحن لا زلنا في أوضاع مأساوية نتيجة الحرب القائمة حتى الآن.

ومن هذا المنطلق وبحكم الأوضاع الراهنة على مستوى البلد بشكل عام فأننا نقترح أن يكون إعادة هيكلة وتنظيم ديوان القطاع السمكي أمر في غاية الأهمية نظراً للعديد من الأسباب والعوامل التي تم ذكرها سلفاً والتي لم يتم ذكرها حتى لا نطيل في الحديث في هذا السياق.

إننا نرى أن تأتي في مقدمة الإصلاحات والاختلالات والتدهور والتدمير العبثي للمكونات والمنشآت السمكية من الأولويات لما لهذا الجانب من مكانة وأهمية بالغة ومتميزة وذلك من كون إعادة هيكلة وتنظيم الوزارة سيصنع نظاما وبنيانا تنظيميا وهيكليا (لائحة تنظيمية) جديدة يستوعب كافة المعطيات عبر الأهداف والمهام والاختصاصات المرسومة على عاتق وزارة الثروة السمكية بكافة قطاعاتها المختلفة ومع ملامستها للواقع الملموس والمتغيرات والمستجدات الآنية والمستقبلية بأبعادها المختلفة.

وفي ضوء الاستراتيجية والسياسية العامة للدولة والقطاع السمكي بهدف الوصول إلى البناء التنظيمي المتكامل والمتجانس والمتلائم مع كافة المتغيرات وبحيث أن يكون البنيان التنظيمي والهيكلي الجديد للوزارة من المرونة ليكفي لأن يتلاءم مع احتياجات النشاط العام للقطاع السمكي برمته وبنفس الوقت والسرعة التي تؤكد بها تلك الإحتياجات نفسها، وبما أننا نسعى دائماً بأن تكون طبيعة الجهد المبذول دائمة التغيير، لهذا فإن السلطة التي ترتبط بالجهد لا بد أن تكون في متناول اليد في كل الوقت.

وفي هذا الصدد نتقدم إليكم بعدة مقترحات تساعد في إعادة النظر في هيكلة وتنظيم وزارة الثروة السمكية كبنيان هيكلي وتنظيمي عام مع النظرة المستقبلية في تطوير القطاع السمكي.

لذا يجب إعادة النظر في هيكلة وتنظيم الوزارة وما سوف تختاره قيادة الوزارة من هذه المقترحات ليكون بمثابة البنيان الهيكلي والتنظيمي العام للوزارة وبما يتناسب مع الوضع الراهن بآفاقه الآنية والمستقبلية الأمر الذي يتطلب إقراره وفي نفس الوقت إعداد اللائحة التنظيمية العامة للوزارة بناءً على أفضل الاختيارات للهيكل التنظيمي والإداري العام للوزارة.

كما ينبغي القيام بوضع آلية حول العلاقة العملية بين الإدارات العامة في الوزارة من ناحية والعلاقة العملية من حيث المتابعة والرقابة وانسياب المعلومات الإدارية والتنظيمية والمالية والاقتصادية والفنية والخدمية من الأعلى إلى الأسفل من ناحية ومن الأسفل إلى الأعلى من ناحية أخرى ناهيكم إلى القرارات واللوائح والنظم الخاصة بكل جهة أو بشكل عام حتى يتسنى للجميع من أن يكونوا على علم ومعرفة وبينه علمية وعملية طويلة بما يدور في الوزارة أو في نطاق عملها أو نشاطها.

رابعا: الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والموارد البحرية

تحتل الأبحاث والدراسات العلمية المتعلقة بالموارد السمكية والبيئية البحرية في مجالاتها وتخصصاتها المختلفة العمود الفقري والمنبع الذي لا يجف ولا ينضب في توفر وتزويد ورفد القائمين على قطاع الثروة السمكية بكافة البيانات والمعلومات العلمية الصحيحة والدقيقة بصورة دورية ومستمرة والتي من خلالها أو في ضوئها يمكن رسم الاستراتيجيات والسياسات العقلانية والمدروسة للعديد من الأهداف المرجوة، ومن أهمها الاستغلال العقلاني والعلمي والاقتصادي الأمثل للثروة السمكية من ناحية، ومن ناحية أخرى الإدارة الفاعلة والتنظيم الأمثل والخلاق للاستغلال المتوازن للموارد السمكية كهدف من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد معين في هذا المضمار ومن ضمنها بلدنا. كما ينبغي التنويه هنا بأننا جميعا نتفق بأن الأبحاث والدراسات العلمية في عصرنا الراهن تعتبر إحدى أهم الركائز الأساسية والجوهرية للتنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية ومن ضمنها قطاع الثروة السمكية وبدون البحوث والدراسات العلمية لا يمكن الحديث مطلقاً عن أيه تنمية اقتصادية، وبالتالي فإن توظيف الأبحاث والدراسات العلمية في اتجاه تلبية احتياجات قطاع الثروة السمكية أمر في غاية الأهمية ومسألة جدلية لا مناص منها، ناهيك من أهمية هذا الجانب أيضاً في ردم وسد كافة الفجوات التي قد تبرز بين هذه الاحتياجات ومخرجات البحوث والدراسات العلمية، فلذلك فإن الاستفادة القصوى من نتائج الأبحاث والدراسات العلمية في مجالاتها وتخصصاتها المختلفة مسألة في غاية الأهمية وعلى وجه الخصوص في تنظيم وترشيد الاستغلال الاقتصادي الأمثل والخلاق للثروة السمكية وحمايتها والحفاظ عليها وعلى بيئتها البحرية يمكن ويقوي ويعزز من الدور الفاعل للقائمين على قطاع الثروة السمكية من الإدارة الفاعلة والرشيدة والمبنية على الأسس والقواعد العلمية الصحيحة والسليمة في إدارة واستغلال الموارد السمكية والبحرية الحية في المياه الإقليمية والاقتصادية الخالصة وفي نفس الوقت تلبي احتياجات القطاع من البحث العلمي في تحقيق الاستخدام المستدام للموارد السمكية والبحرية الحية، المتجددة وفي هذا السياق فإنه من الأهمية بمكان الإشارة هنا بأن عدم الأخذ بمنهج البث العلمي كأسلوب ووسيلة وأداة في تنمية وإدارة واستغلال وتنظيم وترشيد الاستغلال الاقتصادي الأمثل للموارد السمكية والبحرية وذلك وفق عرض الموارد السمكية والبحرية الحية لخطر الانقراض وتدهور الحياة والهيئة البحرية على حد سواء.

وعليه ومن الحقائق والوقائع والتجارب العلمية والعلمية السائدة والمتنامية بإضطراد والتي تؤكد لنا وبما لا يدع مجالا للشك بأنه لا تنمية اقتصادية بدون الأبحاث والدراسات العلمية وبالتالي

فإن استمرار وتطوير وتفعيل دور الأبحاث والدراسات العلمية المتعلقة بالبيئة والموارد السمكية البحرية الحية بمجالاتها وتخصصاتها المختلفة قد أضحت مسألة في غاية الأهمية لتحقيق الأهداف المرجوة من قطاع الثروة السمكية ومن أهمها ردم وسد الفجوات التي قد تبرز وتظهر بين احتياجات القطاع ومخرجات الدراسات والأبحاث العلمية بجوانبها المختلفة وهنا لم يتأتَ ولم ولن يتحقق إلا من خلال العمل على تنفيذ الأهداف والغايات والمهام الأساسية في هذا السياق ومن أولوياتها يكمن بالتالي:

ليس هناك من شك بأن يحظى البحث العلمي بمجالاته المختلفة والخاص بالموارد السمكية في مقدمة الأولويات والاهتمام المتعاظم والدائم والمستمر من الخطط والبرامج العامة للدولة وذلك نظراً للربط العضوي والوثيق للبحوث بأهداف التنمية والتطور الحقيقي للقطاع السمكي انطلاقاً من القاعدة العلمية التي تؤكد أن اي استثمارات في مجال الموارد السمكية يجب أن تعتمد على نتائج وتوصيات الدراسات والبحوث وتحديد السقوف الإنتاجية القصوى والمسموح باصطيادها دون الإضرار بالمخزون السمكي وتوزيع المنتجات السمكية والبحرية بغرض تطوير وتوسيع أنماط الاستهلاك المحلي والتصدير الخارجي للأسماك المتنوعة والحياء البحرية الأخرى ذات القيمة الغذائية والتجارية العالية.

إجراء البحوث والدراسات العلمية والعملية المتصلة بالمخزون السمكي والبيئة البحرية مسألة حيوية وفي غاية الأهمية وبالتالي فأن نجاح ذلك يتطلب ويلتزم توفير كافة الاحتياجات والإمكانات والتجهيزات البحثية والعلمية في مختلف المجالات والتخصصات وفي نفس الوقت الكوادر المتخصصة والمؤهلة علمياً وعملياً لإنجاز مكونات الدراسات والبحوث والمتمثلة في معرفة كافة أنواع الأسماك والأحياء البحرية ومناطق تواجدها وتحديد مخزونها في كل منطقة اصطياد على حدة وتحديد مخزونها واحتياطاتها والسقوف المسموح باصطيادها في المياه البحرية السيادية وبالإضافة إلى معرفة اتجاه حركاتها ومواسم تكاثرها وأطوارها وأحجامها وغيرها من البيانات والمعلومات ذات الأهمية في هذا المضمار.

كما أننا نستطيع القول بأنه بقدر الأهمية البالغة لإجراء البحوث السمكية ودراسات المخزون السمكي في الإسهام الحقيقي والجوهري الفعال لإدارة الموارد السمكية بقدر ما تأتي أهمية إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية اللازمة لرسم السياسات والاستراتيجيات المستقبلية لنماء قطاع الثروة السمكية.

كما أن أهمية البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بالمخزون السمكي تكمن أساساً في توفر قاعدة من المعلومات والبيانات الدقيقة والحديثة والمتجددة واللازمة لوضع الخطط والبرامج التنفيذية لمجالات نشاط قطاع الثروة السمكية ومن أهمها:

تنظيم الاستثمار السمكي.

البنية الأساسية للقطاع السمكي.

تطوير وسائل ومعدات الاصطياد السمكي.

الاحتياجات من وسائل وتجهيزات الرقابة والتفتيش البحري لغرض الحفاظ وحماية الثروة السمكية والبيئة البحرية.

تنظيم وتوزيع أداء الرقابة على جودة المنتجات السمكية والبحرية، توزيع واستغلال الموارد البشرية المتاحة، وغيرها من المجالات والأنشطة الأخرى ذات الأهمية في هذا الصدد.

كما ينبغي التأكد هنا أن تقوية آليات العمل البحثي السمكي وبناء وخلق قاعدة بيانات ومعلومات إحصائية وبيولوجية حديثة ومستمرة ومتجددة لإدارة قطاع الثروة السمكية بشكل فعال.

وتوفر الدراسات البحثية والميدانية العلمية الدقيقة لأوضاع البيئة البحرية والمخزون السمكي بشكل عام سيكون لها مدلولاتها الإيجابية والمتميزة وذلك من حيث كونها ستعتبر المرتكز والمؤشر الفعلي والحقيقي الذي سيعتمد عليه في تخطيط وبرمجه حجم الاستغلال القصير والمتوسط المدى للثروة السمكية المتاحة وفي ضوء منهجية علمية مدروسة وسليمة وتحقيق الأهداف والغايات المرجوة في الإدارة الفاعلة والرشيدة للموارد السمكية.

من الأهمية بمكان الإشارة والتأكيد هنا بأن العمل الدائم والدؤوب والمستمر في تقوية وخلق آيات حديثة ومتطورة ومتجددة إرشادية لغرض التعميم الأمثل والخلاق لنتائج البحث العلمي في الاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية والحفاظ على البيئة والموارد البحرية.

كما أن تفعيل دور الأبحاث والدراسات بالبيئة والموارد البحرية الحية وتعميم نتائج البحث العلمي باتجاه الإرشاد والتوعية للمشتغلين والمهتمين في قطاع الثروة السمكية وفي المجتمع، ورفع مستوى الأداء من خلال تحسين البنية التحتية لمدخلات البحث العلمي، وتطوير المعارف النظرية والعملية للكوادر المتخصصين في هذا المضمار وتأهيل المؤسسة العلمية الفاعلة في اتجاه تأسيس المرجعية العلمية لأبحاث ودراسات البيئة والموارد البحرية.

واستناداً إلى الفقرات الواردة أعلاه يتضح لنا جلياً بأن البحث العلمي يعتبر حجر الزاوية في النهوض بقطاع الثروة السمكية وبالتالي فأن تفعيل دور هذا الجانب وتطوير أدواته وتقنياته بصورة مستمرة سوف يواكب التقدم والتطور الجاري في العالم في هذا المجال سيكون له أثره الإيجابي والحقيقي والملموس والفاعل في تحقيق احتياجات قطاع الثروة السمكية من مخرجات الدراسات والأبحاث المتعلقة بالموارد والبيئة البحرية الحية وغيرها من المجالات الأخرى.

وعليه ومن هذا المنطلق والأهمية نستطيع القول إن احتياجات القطاع من مخرجات الدراسات والأبحاث في تطوير القطاع وإنجاز مهام التنمية الاجتماعية والاقتصادية ستتمحور حسب الأولوية وفي إطارها واتجاهها العام والمختصر في الجوانب الهامة التالية:

الإدارة والتنظيم الاقتصادي الأمثل والخلاق لاستغلال الموارد السمكية والبحرية والذي في ضوئه سوف تحقق العديد من المقدمات والمزايا الإيجابية ومن أهمها يتمحور في ربط الاصطياد التقليدي والتجاري (الصناعي) على وجه الخصوص بنتائج الدراسات والبحوث لتحقيق التوازن والعقلانية في استغلال الموارد وبما ينتج ايضا من إدخال أنواع جديدة إلى قائمة الاصطياد وبالذات في مجال الاصطياد التجاري (الصناعي).

تقدير المخزون السمكي للموارد السمكية والبحرية الأخرى وتحديد الكميات الممكن أو المسموح اصطيادها دون التأثير على المخزون والاحتياطي العام من خلال تجديد جهد الاصطياد والمتمثل أساساً بعدد القوارب هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تحديد الوسائل والمعدات المستخدمة في مجال الاصطياد حتى لا يكون لها تأثيرها المباشر والغير مباشر على الموارد السمكية والبيئة البحرية وكذا دون إلحاق الضرر نتيجة الاستخدام الغير صحيح لها في المصائد وعلى البيئات الحساسة.

تقييم النشاط الاقتصادي لاستغلال الموارد السمكية والبحرية ومستوى العائدات التي يمكن أن تحققها الدولة في هذا الجانب من جهة ومن جهة أخرى رسم السياسات والخطط والبرامج التنفيذية على المدى القصير والمتوسط والطويل بهدف تحقيق معدلات إنتاجية أعلى والزيادة المتنامية والمضطردة لعائدات الدولة وبما يخدم الاقتصاد الوطني.

الحفاظ على البيئة والموارد السمكية والبحرية من التلوث بالنفط والمعادن الثقيلة وغيرها من الملوثات الأخرى على أنسجة الأسماك والأحياء البحرية الأخرى ووضع تصور بالتغيرات الضارة وغير المؤثرة على جودة المنتجات السمكية والبحرية وعلى صحة الإنسان هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أيضا تحديد مستوى التأثير للظروف الإفيونوجرافية والبيئية على انتشار التجمعات التجارية للموارد السمكية والبحرية الأخرى ومعرفة المؤشرات الطبيعية على تجمعات الأسماك والأحياء البحرية.

تقييم وتطوير الاستزراع السمكي في المياه البحرية والعذبة وأبعاده وبآفاقه المستقبلية وبالطرق العلمية الصحيحة وذات الجدوى الاقتصادية سيعتبر الركيزة الأساسية لإقامة المشاريع الاستثمارية الناجحة والتي سيحقق العديد من المزايا الإيجابية والتي تسهم إسهاما فاعلا وحقيقيا في تطوير وتنمية قطاع الثروة السمكية.

تطوير وتقوية الآليات والسبل والطرق والوسائل وأدوات الإرشاد والتوعية السمكية بصورة حديثة ومتنامية ومتجددة لغرض تعميم نتائج الدراسات والبحوث العلمية بمجالاتها المختلفة.